

## المشروع الأمريكي في العراق سقوطاً نظرية إسقاط الدول (\*) "المسار والتحديات"

المدرس الدكتور  
عزیز جبر شیاال (\*\*)

### المقدمة

يتلخص المشروع الأمريكي في العراق بتحويل العراق الى نموذج للمنطقة: حكومة ديمقراطية علمانية وذات توجه نحو السوق الحرة، متعاطفة مع المصالح الأمريكية، وليست معادية صراحة لإسرائيل، وربما مكاناً ممكناً لقواعد أمريكية طويلة الأجل<sup>(١)</sup>.

ولأجل تنفيذ هذا المشروع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم حملة إعلامية وسياسية واسعة النطاق متذرة بأن العراق يهدد أمن المنطقة وربما العالم من خلال الترويج لمعلومات تفيد بامتلاك العراق لأسلحة تدمير شامل على وشك أن يستخدمها ضد أهداف في المنطقة وخارجها، وقد كان الهدف من الحملة إيجاد تحالف دولي مساند يسهل عملية إسقاط الدولة العراقية والتي أطلق عليها فيما بعد عملية (تحرير العراق)، ولما لم تتمكن من إيجاد مثل هكذا تحالف أتخذت الدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية قرارها بغزو العراق دون الألتفات الى المعارضة الدولية المعلنة من قبل دول مهمة في النظام الدولي، وأخذت الحشود العسكرية تتوجه الى المنطقة وخارجها وعلى الأخص في القواعد الجوية المنتشرة في العالم وبدأت عملية الغزو في ١٩/٣/٢٠٠٣ (مارس) واحتلت العاصمة بغداد في ٩ نيسان (أبريل)/٢٠٠٣.

أن مرور ثلاث سنوات على الغزو الأمريكي للعراق وضعت المشروع الأمريكي أمام العديد من التساؤلات وفي المقدمة منها كيف سار المشروع الأمريكي وماهي أبرز تحدياته؟

ولأجل الأجابة عن هذا التساؤل سنحاول الأجابة عن الأسئلة الآتية:

(\*) هذا العنوان استوحي من محاضرة للأستاذ البرت شتاهل من جامعة زيوريخ في الندوة الدولية الخامسة عشرة في طهران بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١.

(\*\*) مدرس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

(١) قارن مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - واشنطن - المضامين الجيوستراتيجية للحرب ضد الإرهاب - ترجمة ابراهيم عبد الرزاق. ٢٠٠٢

١. ماهي طبيعة الأداء العسكري والسياسي الأمريكي بعد احتلال العراق وماهي الاستراتيجية المعتمدة؟
  ٢. ماهي التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل العراق الى دولة عصرية بعد أن اسقطت النظام السياسي وفككت مقومات الدولة العراقية؟
  ٣. ماهو مستقبل المصالح الأمريكية في العراق؟
- أن الأجوبة عن هذه الأسئلة ستأتي بشكل مترابط ومتداخل من خلال الفقرات الآتية وبالأستناد الى نظرية ((اسقاط الدول)):

#### الأداء العسكري والسياسي

لقد كشفت الحرب على العراق تناقضا ظاهريا مهما على صعيد الأداء العسكري والسياسي، إذ برهنت الولايات المتحدة بما لا يقبل مجالا للشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأقوى في العالم في الجانب العسكري حيث تمكنت من غزو العراق والأطاحة بنظامه السياسي خلال أيام قليلة، وبذلك أعطت الانطباع للعالم بأنها قادرة على تغيير الخارطة السياسية لأي بلد بغض النظر عما اذا كان هذا الفعل يصح مع القانون الدولي وروح العصر أم لا ولكنها كشفت في الوقت نفسه عن العجز في مواجهة حرب عصابات طويلة، ويمكن توضيح هذه الفرضية من خلال ما يأتي:

١. أن رسم العمليات الخارجية مثل عملية (تحرير العراق) ناجح فسي أحراز النصر على الجيوش النظامية مهما كان عددها أو تسليحها والذي يمكن أن نطلق عليه تسمية ستراتيجية ( اسقاط الدول ) (( FAILED STATES )) وهو ما يسمى أيضا مبدأ رامسفيلد (( RUMSFELD )) (( DOCTRINE )) كجزء من مفهوم الحرب الحديثة، والذي يتلخص بالقيام بتنفيذ حملات جوية وصاروخية مكثفة لانتيج للخصم النقاط الأنفاس وتمنعه من الاستفادة من خطوط الأمداد والحصول على التسهيلات اللوجستية بضرب المفاصل الحيوية للأقتصاد والذي يتبعه أو يترافق معه استخدام قوات محمولة جواً باستخدام المروحيات للنقل والقتال وعلى شكل قفزات متتابعة وسريعة<sup>(١)</sup>.
٢. أن نظرية الحرب الحديثة وفقا لمبدأ رامسفيلد لم تتمكن من استيعاب سيناريوهات حرب العصابات طويلة الأمد كما يحدث في العراق مما يسبب على عجز التخطيط العسكري عن إيجاد الحلول لمثل هذه النداعيات، إذ أن

<sup>(١)</sup> Dr. Albert Stahel : The War in Iraq Creating a Failed Failed State Research at 15<sup>th</sup> International Conference New and Old Wars Organized Violence in a Globalization Era , Stanford University Press , 1999 .

أعتمدت على نظرية تكتيكية تسمى الصدمة والترويع (SHOCK & HOCK) والتي اصابته العراقيين في بادئ الأمر بحالة من الذهول سرعان ما أنتهى تأثيرها بعد شهرين أو ثلاثة في أقصى تقدير أذ بدأت عمليات مقاومة المحتل تتصاعد مما أفقد القوات الغازية توازنها فراحات تضرب الناس عشوائيا مما جعلها تكسب اعداء يتزايدون يوميا<sup>(٣)</sup>.

٣. أن عملية (تحرير العراق) تتضمن في جزء مهم منها ما يسمى مكافحة الإرهاب، ويبدو أن التخطيط الأمريكي قد صمم لجعل العراق ساحة الحرب الرئيسية لهذا العمل لذا فإن عملية الغزو رافقها فتح الحدود العراقية لأشهر عديدة مما أدى الى تدفق الإرهابيين بأعداد كبيرة مستغلين حالة غياب المراقبة على الحدود، فضلا عن أن المحيط الأقليمي المعادي لأمريكا وجد ضالته في الفرصة التي أتاحتها الأمريكان لمقاتلتهم بطريقة تجنبهم خسوف القتال بجيوش نظامية معروفة النتائج مما يؤدي الى اسقاط دول أخرى تعتبرها أمريكا إرهابية أو داعمة للإرهاب مثل سوريا وإيران وربما السعودية التي ينظر اليها على أنها تحتضن وتدعم الإرهابيين صراحة أو ضمنا بسبب اعتناق اغلب هؤلاء للمذهب الوهابي ولاسيما أولئك الذين نفذوا اعتداء الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة ، وقد وجد الإرهابيون من التيار التكفيري أسنادا من عصابات الجريمة المنظمة، مما أدى الى ازهاق العديد من الأرواح بلا مبرر وبطريقة مقززة، أن ضحايا العراقيين في الأرواح والممتلكات فاقت عشرات المرات الخسائر التي منيت بها القوات الأمريكية مما يدل على عجز واضح في المواجهة وخطأ فادح في التخطيط، حيث أن هذا العجز يتمثل في عدم قدرة القادة العسكريين والأدارة عن التنبؤ بمثل هذه الأمور الأمر الذي حدا ببعض الكتاب والمحللين الاستراتيجيين الى القول بأن الأمريكان قد تواطأوا مع الإرهاب وربما عصابات الجريمة المنظمة لتحقيق هدفين بأن واحد الأول تشويه صورة المقاومة الوطنية الشريفة والثاني أبقاء حالة عدم الاستقرار والفوضى لتحقيق

(٣) للمزيد من التفصيلات انظر:

علي عليوة ((مذابح الفلوجة منتج ديمقراطي امريكي جاهز للتصدير للبلدان العربية)) شبكة المعلومات العربية (محيط) ٢٠٠٤/٥/٤، ٢٠٠٤/٥/٥ جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٤/٧/٣، جريدة الأسبوع ٢٠٠٤/٧/٢٨

مغانم اضافية لأطراف أخرى يههما أن يبقى الحال سينا لأطول فترة ممكنة مما يلقي اللوم على أية حكومة قادمة سواء أكانت منتخبة أو معينة<sup>(٤)</sup>.

٤. أن غزو العراق لم يجلب الاستقرار في أقل تقدير كما روجت أمريكا لثقافتها على الرغم من أن لا أحدا يرغب بعودة صدام حسين لكن الموقف اليوم ليس بأفضل مما كان حيث تشير المعلومات الى أن أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ عراقي مدني سقطوا ضحايا منذ اندلاع الحرب في ٢٠٠٥/٣/١٩ لذا لا يمكن أن يقال بأن نظرية اسقاط الدول قد نجحت اذا ماوضعنا بعين الاعتبار أن مبررات هذه النظرية لازالت موضع جدل وعدم اتفاق حول مشروعية التدخل الأمريكي وغزو العراق.

لقد طرح الأمريكان موضوع التهديد العراقي لأمن المنطقة كمبرر أساسي لغزو وراحوا يقولون بأن المنطقة ستعيش في أمان بزوال النظام العراقي، ان هذا الطرح من جانب من الصحة من الناحية النظرية وعلى ضوء السياسة الخاطئة التي كان يتبعها النظام السابق في علاقاته الإقليمية وما تمخض عن غزو الكويت بيد أن الأمر لا يمكن قبوله بهذه السهولة إذ تصاعدت أعمال الإرهاب في السعودية والكويت وقطر واليمن واصبحت سوريا مصدرا رئيسيا للإرهاب الموجه نحو العراق حسب الاعترافات التي تبثها قناة العراقية الفضائية بشكل يومي تقريبا وبالساعة ٢١٠٠ حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد، مما يرشح هذه الدول لأن تكون أهدافا مقبلة لمخططات المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، وهنا لابد من الإشارة الى أن تهديد العراق لأمن المنطقة قبل الغزو ضربا من ضروب الخيال حيث أن أكثر من ثلث القوة العسكرية قد دمرت في عام ١٩٩١ وتآكل الثلثين الآخرين بعد ذلك التاريخ بسبب تقادم الزمن وأجراءات المقاطعة العسكرية والأقتصادية، ومع ذلك رسمت الولايات المتحدة سيناريوهات وهمية للخطر العراقي أدى في نهاية المطاف الى غزو العراق واسقطت الدولة مما أدى الى ظهور التهديد الجدي في المنطقة نتيجة لتزايد اعمال الإرهاب وبالأخص في الأراضي السعودية والتي تهدد بالانتشار في باقي دول المنطقة ولعل ماحدث من عمل ارهابي في مصر ربما يكون مقدمة لأعمال أخرى تطال المدنيين من الأجانب والمواطنين على حد سواء، لقد زاد تهديد أمن دول المنطقة بعد غزو العراق حيث أصبح العراق تربة خصبة للإرهاب والميليشيات المسلحة الباحثة عن دور خارج الاستحقاق، والجريمة المنظمة وربما تكاثرها وتوالدها.

ومن خلال ما تقدم يتضح بان الثلاث سنوات قد أكدت أحداثها بما لايقبل شك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت بشكل واضح في تبنيها لنظرية اسقاط الدول

(٤) تقرير الميجور جنرال (انطونيو تاجوبا) الذي تلاه اثناء الاستجواب امام الكونغرس نقلا عن شبكة المعلومات العربية بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥ ملف بعنوان تعذيب العراقيين

ان التهديد الذي غزت العراق لتمنعه لم يكن سوى كذبة كبرى فالتهديد لأمن دول المنطقة قد زاد، كما أن القوات الأمريكية وضعت نفسها في مأزق التصدي لحرب العصابات والجريمة المنظمة وهي غير قادرة على الخلاص منه لكونها أخطأت سنراتيجيا، لذا لا بد أن تكون المعالجة جذرية وهذا ما لم تدره الإدارة الأمريكية الاعتراف به، أن تبني استراتيجية إسقاط الدول في عالم يشهد تغييرات كبيرة نجم عنها تعقيدات جديدة أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتي يقع في المقدمة منها ظهور مصالح ذات طابع عسكري-اقتصادي-سياسي يؤثر بشكل كبير على الأداء العسكري للقوات الأمريكية وربما تكون الاستراتيجية المعتمدة لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح أطراف يهمها أن تبقى حالة عدم الاستقرار سائدة إذ أن الحلفاء المحليين والأقليميين والدوليين لكل منهم أجندته الخاصة في التعامل مع الوضع العراقي ربما يكون لبعضهم مصلحة في عدم استقرار العراق، ومن أمثلة هؤلاء المقاولين العسكريين الخاصين، الميليشيات المحلية والأقليمية، شركات تجنيد المرتزقة، شركات الحماية الخاصة للمسؤولين، وبعض الدول ذات التواجد العسكري الرمزي، الشركات المتعددة الجنسيات المهتمة بالأمماد اللوجستي أمثال شركة هالبيرتن وغيرها، كل هذه الأطراف ترى أن مصلحتها تتحقق بأذكاء نار الصراع وأبقاء الوضع متوترا، وربما السعي الى ديمومة حالة عدم الاستقرار.

أن نظرية إسقاط الدول تبني في المقام الأول على اساس الاستجابة لتهديدات واقعة أو محتملة ، وما الحرب على الأروهاب الا التطبيق العملي لهذه النظرية وكذلك احتلال العراق، وقد أتضح مما ذكرناه أنفا أن الأداء العسكري الأمريكي فشل فشلا ذريعا على المستويين الاستراتيجي (السوقي) والتكتيكي (العملياتي) في أحراز النصر الناجز في حرب وظفت فيها أمريكا إمكانات مادية وتكنولوجية هائلة.

أما على المستوى السياسي ووفقا لنظرية إسقاط الدول لا بد من التأكيد ابتداء أن هذه النظرية التي بدأتها أمريكا في البلقان ثم في أفغانستان وأخيرا في العراق لم يكن لها أن تحقق النجاح الذي تحقق مالم تكن تلك الدول المنوي إسقاطها آيلة للسقوط، أن المؤشرات الآتية التي يؤكد عليها علماء السياسة تشير الى ان الدولة تصبح مرشحة للسقوط:

١. توتر وصراع عميق وخطر ونزاع متعدد الأطراف داخليا
٢. عنف طويل الأمد يطبع العلاقات العامة
٣. الخوف من الآخر بسبب (الدين، العرق، اللغة)
٤. عدم تجانس بين أطراف المجتمع
٥. انعدام السيطرة على الحدود
٦. ادعاء الشرعية بدون أي سند حقيقي

٧. ارتفاع نسبة الجريمة
  ٨. انخفاض الأداء السياسي (الافتقار للحنكة السياسية)
  ٩. فشل المؤسسات
  ١٠. انحطاط أو تدمير البنية التحتية
  ١١. ازدياد الفرص الاقتصادية أمام الموسرين في الحصول على المنافع الاقتصادية.
  ١٢. استئثار الفساد في مؤسسات الدولة
  ١٣. نقص الغذاء وانتشار الجوع
  ١٤. تناقص الشرعية السياسية
- أن هذه الخواص التي تطبع الدول الأيلة للسقوط بطابعها أما أن تأتي بشك تدهور تاريخي مطرد أو تغيير مفاجئ على كافة الصعد. وإذا كان هذا هو حال العراق قبل غزوه، فإن الولايات المتحدة بأدائها السياسي أنما تضاعف خواص الفشل حيث سقطت الدولة وازداد الأمر سوءاً بعد ٢٠٠٣/٤/٩ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن إسقاط الدولة ينبغي أن يتبع الفعل العسكري عمل سياسي يتمثل في بناء الدولة من جديد من خلال إيجاد شكل ما من حكومة عراقية تعددية تستطيع أن تشق طريقها عبر سنوات من المصاعب السياسية والاقتصادية دون دعم عسكري أمريكي مباشر ويحد أنتوني كوردسمان من بين تسعة أخطاء استراتيجية الأخطاء الآتية في الجانب السياسي<sup>(٥)</sup>.
١. التخطيط لحرب أدت إلى إسقاط السلطة دون أية خطة ذات معنى لعمليات تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإلى بناء دولة (لقد سمحنا لفوضى سياسية واقتصادية أن تحل ونحن نتقدم وفي أعقاب سقوط صدام مباشرة)
  ٢. افترض أن الحكم العام في صورة سلطة التحالف المؤقتة يمكن أن يحكم العراق ويخطط مستقبلاً بدلاً من العراقيين
  ٣. التركيز كثيراً على إجراء انتخابات عامة وصياغة دستور دون التركيز بدرجة مماثلة على حكم فعال على الأصعدة الوطنية والمناطقية والمحلية
  ٤. عدم القيام بمحاولة جادة لخلق قوات عسكرية وأمنية وشرطة عراقية تستطيع الوقوف بذاتها في التصدي لمقاومة تزداد نمواً وأرهاباً وخروجاً على القانون

(٥) أنتوني كوردسمان ((نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق)) مجلة المستقبل العربي العدد ٣١٣ آذار (مارس) ٢٠٠٥ ص ٣٤-٣٦

٥. وضع خطة (مساعدة اقتصادية طويلة الأجل مثيرة للسخرية وتفنقر الى فهم ذي مغزى اومسح للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها العراق وفهم لأحتياجات العراقيين وتوقعاتهم ، وتفنقر الى الموهبة لدى الحكومة الأمريكية أو لدى جماعات المقاولين (المتعاقدين) لتنفيذ مثل هذه الخطة أو تطوير نوع الخطط والبرامج التي تركز على متطلبات الأجلين القصير والمتوسط التي يحتاج اليها العراق فعلا<sup>(٦)</sup>. أذ أن الدولارات المنوي تقديمها للعراق تساوي ١٨/ مليار دولار من معونة السنة المالية ٢٠٠٤ لم يصرف منها سوى ٢/٥ مليار دولار لم يكن للعراقيين دور او معرفة في صرفها والاوجه التي ذهبت اليها<sup>(٧)</sup>.

أن هذه الأخطاء تؤثر في أعاقه بناء الدولة أذ أن عملية البناء تتطلب أتباع اجراءات تهدف الى تنمية الإدراك المشترك لدى العراقيين بأهمية الانتماء الى الشعب العراقي بكافة طوائفه من اجل العيش المشترك والرغبة في العيش معا، على الرغم من الاختلافات مما يتطلب العمل على اشاعة التسامح والانتصار على عدم الثقة والتخلي عن العداوات المبنية على اسس اجتماعية-ثقافية ربما كانت جذرية وممتدة في الزمن، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن بناء الدولة لا بد أن يركز الى نشاط بناء يهدف الى تحديد اولويات لما ينبغي أن يبنى، وهذا الأمر مبني برمته على نشاط أبداعى يربط بين المتطلبات الآنية والمستقبلية وهذا يعني من ناحية ثانية أن تستوعب خطة بناء الدولة أبعادا ثلاثة هي الزمن والحاجة والهدف وهي المعايير التي على ضوئها يجري تقييم العملية، واذا امعنا النظر في الوضع العراقي فأننا سنجد أن الغزو الأمريكي أدى الى أذخال تغييرات هيكلية في الدولة العراقية مثلت بمجموعها عوامل عرقلة لبناء الدولة ، حيث أن مقارنة بسيطة للمعايير التي ذكرناها أنفا بخصوص تدحرج الدول نحو السقوط ستجدها قد ظهرت قبل الغزو مما يعني أن المشروع الأمريكي أضاف فشلا الى فشل سابق أذ ظهرت عوامل فشل أكثر حدة مثل التوجهات العنيفة الحادة والدائمة، ونقص السيطرة على الحدود وزيادة نسبة الجريمة، وخراب البنية التحتية، واستئراء الفساد الإداري بشكل لم يسبق له مثيل، مما يؤشر ظاهرة هامة تتمثل في أن الولايات المتحدة وحليفتها حكومة العراق يتحركان خارج الزمن ولايعرفان ماهي الأحتياجات الحقيقية للشعب العراقي، فقد تم حصر الموضوع بالملف الأمني وكأنهم ليسوا هم السبب في تدهوره، كما كان النظام

(٦) نفس المصدر ص ٣٥

(٧) Robert Rothberg, Failed State, Collapsed State, Weak States: Indicators in Failure and State Weakness in a time of Terror, Brookings Institution Press 2003 pp1-25

السابق يستخدم الحصار الجائر شناعة لتعليق الأخطاء والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى حجب الرؤية المستقبلية أن لم يمنعها أصلاً<sup>(٨)</sup>. فالحكومة العراقية الحالية بعيدة بعض الشيء عن الديمقراطية إذ أننا نلاحظ أنها تطبق آليات تريد بها أرضاء الآخرين الذين يناضلون من أجل امتلاك السلطة في دولة غير متكاملة أمثال القوى السياسية والطائفية والعشائرية والدينية ، ومما يؤكد ذلك الطريقة التي تم بها اختيار رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية والوزارة ، والتي حظيت بمباركة ودعم الأمريكان الذين استكروا أجراء انتخابات في لبنان في ظل الوجود السوري !

أن بناء الدولة يتطلب (اقناع العراقيين بأنهم منخرطون في مهمة بناء دولة ذات سيادة ومستقلة، حتى يزال شكهم فيما يتعلق بولاء قوات الأمن والأحزاب السياسية والمواطنين العاديين، ومن نواح كثيرة فإن الوظيفة التي يتعين على الولايات المتحدة الآن أن تؤديها هي وظيفة لا يشكرها عليها احد، وهي تنطوي على توقعات شعب أصبح الى حد كبير معاد للولايات المتحدة وعلى تشجيع واستقلال المؤسسات العراقية التي ستتوقف صدقيتها على الابتعاد بنفسها عن الولايات المتحدة، أن ماهو مطلوب الآن هو فض اشتباك مزدوج: فض اشتباك أمريكي تدريجي سياسي وعسكري من العراق، ولا يقل عن هذا أهمية فض اشتباك عراقي سياسي واضح من الولايات المتحدة ، فيتعين أن تعرف الدولة العراقية الجديدة نفسها بأنها على الأقل جزئياً في تعارض مع كثير من مواطنيها أنفسهم)<sup>(٩)</sup>.

أن الأوضاع الحالية التي يمر بها العراق وضخامة المصالح الأجنبية التي قررها واقع الاحتلال وما سينتج عنه من علاقات اقتصادية تتمثل بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة تستند إلى وجود عسكري ودور أمني ونفوذ عوامل ضاغطة على عملية اتخاذ القرارات الأمر الذي قد يشكل عقبة أمام انتقال حقيقي للديمقراطية إذ ستعطل القوى الخارجية إذا ما تعارضت السلطة الحاكمة أو التي سيفرزها النظام الديمقراطي الجديد مع بعض المصالح غير المشروعة أو احتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تفضل التعامل مع نظام حكم تابع بشكل كامل وبما يتيح تلك الاستراتيجيات السيطرة على الموارد الطبيعية والتجارية ومتطلبات إعادة الأعمار وبناء جيش جديد وتسليحه من مصادر تابعة، ولهذا ربما لن تكون إدارة الاحتلال متحصة بشكل عام للديمقراطية إذا لم تكن ضدها إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها

(٨) انتوني كوردسمان مصدر سبق ذكره ص ٣٦

(٩) نفس المصدر وللمزيد انظر صحيفتا واشنطن بوست ولوس انجلس تايمز في عددهما الصادرين بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٤ وصحيفة ليبراسيون الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ حيث توقعت حدوث مثل هذه التصرفات من قبل الإدارة الأمريكية .

الوطنية وحيث لا يوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل ان توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل ان تصل إلى الرأي العام الخارجي وتكسبه ضد تصرفات حكومته في المستقبل، فان النفوذ الأجنبي صاحب المصلحة المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية<sup>(١)</sup>.

أن الولايات المتحدة لم تسع إلى تحديث المجتمع العراقي الذي يعاني من مشاكل متراكمة وهذا يدعونا إلى توضيح بعض التحديات التي تعرقل قيام دولة ديمقراطية في العراق ربما تكون الولايات المتحدة قد أغفلتها اذا ما أحسنا الظن بأمريكا أو ساهمت في انكائها اذا ما نظرنا إلى الأمر نظرة متجردة ، فلقد ولدت سنوات الحرمان التي امتدت لأربعة عقود تقريبا إلى ظهور حالة في المجتمع العراقي جعلت من الفرد ميالا لأحد أمرين، اما لا مبالاة مطلقة بما يجري، أو اعتماد حوار العنف فالذين تعرضوا لقسوة وبطش النظام السابق نرى قسما كبيرا منهم يتبرم من أية مناقشة لا تلائم أفكاره ومعتقداته وينطلق من مسلمة يعتقد انها صحيحة لا بل أكثر من ذلك يطالب البعض بإجراء تصفيات للمواطنين الذين عملوا مع النظام السابق وقد بدأت تطبيقات هذا الأمر في حرمان شريحة كبيرة من المجتمع من مصادر رزقهم لا بسبب ما اقترفوه من جرائم بحق الشعب والوطن وانما بسبب جهودهم في هذا المرفق أو ذاك أو في هذه المؤسسة أو تلك في حين لا يختلف الجميع على حقيقة ساطعة وهي ان قسما كبيرا من هؤلاء الناس هم مواطنون صالحون لم يكونوا راضين عن سلوكية النظام ولكن لم تتح لهم الفرصة لمغادرة الوطن لأسباب تتعلق بشدة المراقبة عليهم أو لمسؤوليتهم عن عوائل ذويهم من المعدومين أو المعتقلين ناهيك عن ان هؤلاء يمارسون المعارضة من داخل النظام ويسقطون هيبتهم وينتفون الناس لمعارضة النظام وعدم ممارسة ما يريده من تفرقة بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراق.

ان هذه الحالة من العلاقات الاجتماعية والتأثيرات السلوكية ربما تمثل عائقا جديا أمام قيام ديمقراطية حقيقية تقوم على أساس المصالحة وطي صفحة الماضي من خلال الاحتكام إلى القضاء العادل والنزيه عبر محاكمات علنية تتبع فيها إجراءات وأصول المحاكم العادلة بعيدا عن روح الثار والانتقام غير المشروعين... وكما أشرنا سابقا فان مجتمعنا تنقصه الخبرة وقليل التجربة بالممارسة السياسية المعاصرة إذ لا يزال قسم كبير من مؤسساتنا المدنية (أحزاب، حركات، نقابات جمعيات... الخ) يعتمد في تركيبته على مؤسسات وقيم قديمة ترجع إلى ما قبل السياسة الحديثة من أسرة وعائلة وعشيرة وطائفة... الخ اما الخبرة السياسية الحديثة أي العمل في إطار تضامن وطني يجمع الأفراد من وراء انتماءاتهم وارتباطاتهم الأهلية الخاصة فلا تزال ضعيفة كما وان الخبرة التي تراكمت في الحقبة التي سبقت انقلاب ١٩٦٨ لم تنتقل بسهولة وأحيانا لم

<sup>(١)</sup> Albert Stahel op.cit

تنتقل بتاتا إلى الأجيال الجديدة وتعرضت إلى انقطاع كبير لعدم الاستمرار السياسي وغياب التفاعل بين النخب السياسية وتصفية بعضها لأثر البعض الآخر كل ذلك ساهم ولا يزال يساهم في هذا الانقطاع في انتقال الخبرة وبالتالي في تراكم تجربة سياسية بما تشتمل عليه من ممارسات نموذجية وتقاليد وتقنيات وقيادات وأصول معروفة ومتبعة، كما أن الانفجار السكاني الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة أدى إلى وجود أكثرية شابة تمثل أغلبية اجتماعية من الشباب الذين يفتقرون إلى أي شكل من أشكال التأطير الاجتماعي والتربية المدنية بل والاندماج المجتمعي ولا يحظون بأي رأسمال رمزي وثقافي ذي قيمة وهم بعيدون عن الحماس للقيم والمفاهيم والمبادئ والمعايير التي لا يزال يتمسك بها جيل الآباء وربما لا نخطئ إذا ما قلنا الأجداد لأن الآباء يعانون من المشكلة ذاتها فلقد عمل النظام السابق على إبعاد الفرد عن التفكير بأكثر من ذاته فهو مطارّد للخدمة العسكرية أو محروم من القبول في كلية لم يتمكن من الحصول على مقعد فيها بسبب القوانين الاستثنائية والإضافات في المعدلات والدرجات التي لا علاقة للطالب بها أو ملاحق للجيش الشعبي أو النخوة أو جيش القدس أو الخروج لمسيرة أو التواجد في احتفال أو راكضا وراء لقمة عيش أو مقعد نفسيا بسبب اضطرابه للتملق لهذا الشخص أو ذاك أو يعاني من فقدان والده أو أحد إخوانه في حرب مجنونة أو في أحد معتقلات النظام أو اختفاء أحد ذويه، إن هذا الكم الهائل من الجمهور المفتقر للتأهيل الاجتماعي والتكوين السياسي والمدني أي الوطني ربما سيؤدي إلى تحويل هؤلاء الشباب إلى خزان واسع وهائل للحركات التي ترد على مطالب فورية أو غريزية عند الشباب سواء كانت ذات طبيعة مادية أو معنوية وذلك لضعف التفكير العام المؤدي إلى إنضاج قرارات وتفكير على المدى البعيد ومن هنا ربما يصبحون ضحايا سهلة للمجتمع الاستهلاكي الذي تغذيه الثقافات الوافدة وكذلك يصبحون ضحايا سهلة للنخب الحاكمة التي تستغل عطشهم ورغبتهم لتحقيق الذات من أجل تجنيدهم لقاء بعض المزايا أو تحقيق بعض الرغبات في الأجهزة والمؤسسات القمعية وتحويلهم إلى قاعدة يسهل التلاعب بها واستخدامها أداة للحكم والسيطرة وسيصبحون أيضا ضحايا سهلة لحركات التمرد التي تعدهم بخلاص قريب من آفة الشعور بالفراغ المادي والروحي بل بانعدام الوجود والحق في حياة فردية واجتماعية طبيعية.

وكما أوضحنا فيما سبق فإن نظام الحكم السابق قد استغل هذه المسألة ليشغّل استغلال بحيث تكونت اليوم كتل كثيفة من الشباب المفرغين من أي قضية والمدفوعين نحو صراع مرير من أجل البقاء من دون أية رعاية فعلية أو شبكات أمان لا يمكن أن تشغلهم أية قضية عامة، فهم مدفوعين للبحث عن إشباع حاجاتهم المباشرة والفطرية بالغريزة وحدها، وبعيدا عن أي معايير اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية ولم تنفع

الهيكل والبنى التقليدية والأسرية والطائفية والعشائرية الموروثة من إملاء هذا الفراغ بحيث لم تنفع جميع النداءات التي صدرت من تلك الهياكل مثلاً في الكف عن تخريب المنشآت العامة ودوائر الدولة، وربما سيكون الحال ذاته عندما ينخرط هؤلاء الشباب في الأحزاب السياسية التي تبحث عن زيادة عددية لأغراض المنافسة دون أن تلتفت إلى النواحي الأساسية في بناء الإنسان العراقي الجديد المتحرر من عقد الخوف والانتهازية والتملق للسلطة والتي حاول النظام السابق تكريسها في مدرجات الشباب من خلال خلع الأخلاقية المجتمعية والوطنية وإحلال التبعية والولاء والاستزلام لأشخاص لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

ومن المعوقات الأخرى للديمقراطية موضوع الاستئثار بالموارد العامة باعتباره حقاً مكتسباً للحاكم الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من الشعور بأن موارد الدولة ما هي إلا ميراث خاص للفئة الحاكمة انتقل إليها من الجيل الذي سبقها، ولقد عمل النظام السابق على تكريس هذا الإدراك في أذهان الناس من خلال التصرف بالموارد على أساس أن ما يصرف لتسيير شؤون المجتمع ما هي إلا هبات ومكافآت من الفئة الحاكمة، أن هذا الحال الذي استمر لفترة طويلة ترافق مع فساد إداري لم يشهد له تاريخ العراق مثيلاً بحيث لا يمكن إنجاز أية معاملة بسيطة أو الحصول على خدمة عامة إلا لقاء رشوة بعضها غلف بحجة الحوافز أو الضرائب مما أدى إلى أن يتوهم السواد الأكبر من الشعب بأن المنصب الإداري أو السياسي موضوع للاحتكار والاستئثار، وربما يكون هذا الإدراك قد عشعش في أذهان قسم من الناس بحيث يوهمهم باتخاذ سلوكيات تتنافى والمنهج الديمقراطي القائم على مبدأ السيادة الشعبية والذي نلاحظ اليوم إهماله من خلال الاعتماد على مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للعمل السياسي في تسهيل ما يسمى بالسلطة الاستيلانية إذا جاز لنا التعبير ((والتي تتحقق بسبب الشوكة والقوة المادية والعسكرية المحصنة ومن دون السؤال أي سؤال عن رأي الأغلبية الاجتماعية أو الانشغال بقبولها أو رفضها، فهي سلطة الأمر الواقع ومن الصعب على سلطة الأمر الواقع أن تطور أي تفكير بالتعددية وإن تفهم مضمون ومعنى التحولات الديمقراطية باعتبارها تجسيدا لإرادة الجميع))<sup>(١١)</sup>. أن الوقوع في هذا الخطأ ربما سيعود إلى إعادة إنتاج النظام التسلسلي.

ما هو مستقبل المصالح الأمريكية ؟ - لكي تطمئن الولايات المتحدة إلى مستقبل مصالحها في العراق بعد الفشل الذريع الذي أكدته السنتين الماضيتين من الأداء السيئ في الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية لابد من إعادة النظر في الاستراتيجية المستندة إلى نظرية إسقاط الدولة حيث لابد أن تعمل على :-

(١١) المجموعة الدولية للأزمات ((ماذا بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق)) مجلة المستقبل العربي شباط (فبراير) ٢٠٠٥ ص ٢٥- ٢٦

١. في الجانب العسكري :- لقد اثبتت نظرية اسقاط الدول فشلها في استيعاب أعمال المقاومة التي تتخذ من اسلوب حرب العصابات المبني على خفة الحركة والأسلحة وتنوع التكتيكات ، لذا لابد من العمل على<sup>(١٢)</sup> :-

- كسب دعم المواطنين لاعلى اعادة المقاومة اذ ان العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الأمريكية أثبتت انها تزيد من أنصار المقاومة بفعل ما تخلفه من ضحايا أبرياء وممتلكات مدمرة، وأن كسب المواطن العراقي لن يتم بأظهار القوة واستعراضها بشكل يستفز المشاعر، وإنما من خلال الأبتعاد تدريجيا عن المدن وتسليم الملف الأمني بالكامل ومن دون أي تدخل للقوات العراقية.

- اطلاق سراح السجناء الذين تجاوز عددهم ١٠٠٠٠٠ مواطن عراقي حسب الاحصائيات الامريكية والكشف عن المختطفين قسرا فورا و تسليم ملفاتهم الى السلطات القضائية المختصة.

- اعادة نشر القوات الامريكية ووضع جدول زمني واضح للانسحاب من العراق والتخلي عن فكرة اقامة قواعد عسكرية في العراق.

- الكف عن مدهامة المنازل وقطع الطرقات وازالة الحواجز والاسيجة الامنية في وسط العاصمة والمدن وفتح الشوارع الرئيسة القريبة من المنطقة الخضراء.

- الاعتذار للعراقيين عن اعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان.

- الاعتراف بان حل الجيش خطيئة كبرى وتعويض افراد الجيش السابق عما لحق بهم من اذى واعادة حقوقهم وعلى الاخص الرواتب واحالة الراغبين منهم الى التقاعد .

- تعويض الخسائر التي لحقت في ممتلكات المواطنين بسبب الاعمال العسكرية في مختلف المدن العراقية.

٢. في الجانب السياسي: على الولايات المتحدة بعد ان فشل ادائها السياسي بسبب التحديات التي واجهتها والتي تتلخص في:

- عدم شرعية التدخل الامريكي في العراق وعدم قدرتها على اقناع المجتمع الدولي بغزو العراق وذلك لكون الذرائع المقدمة اثبتت عدم صدقها وفي مقدمتها عدم القدرة على اثبات امتلاك لاسلحة الدمار الشامل.

(١٢) قارن مع تقرير مجموعة الأزمات-مصدر سبق ذكره

- عدم القدرة على استيعاب المقاومة العراقية وعدم النظر اليها على انها مقصورة على عدد من المتعصبين المعزولين عن السكان انما تستمد قوتها من مشاعر وطنيه وعدم ثقته واسعة بنيات الولايات المتحدة واستكثار اعمالها.
- عدم القدرة على كسب ثقة المواطن العراقي الذي لم يحصد من الاحتلال سرى الدمار ونزيف الدماء وعدم مساعدتها في انضاج مشروع وطني عراقي للتحويل الديمقراطي.
- الامتناع عن تحديد موعد الانسحاب والإصرار على تطبيق الاوامر والقرارات التي صدرت من قبل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة السفير بريمر وفي مقدمتها قانون الانتخابات وقانون ادارة الدولة المؤقت .
- عدم التعامل مع الحكومة العراقية التي اعلنوا انها تتمتع بالسيادة كشريك.
- عدم احترام حقوق الانسان .
- غياب الشفافية الماليه وعدم اتخاذ خطوات لمحاربة الفساد الاداري .
- وجود مواقع مشتركة للسفارة الامريكية مع الحكومة العراقية .
- التاكيد الدائم على ان العراق سيصبح نموذجا للديمقراطية في المنطقة مما يعني تطبيق مشروع امريكي للتحويل الى الديمقراطية فضلا عن التاكيد المستمر على ان العراق هو الجبهة الجديدة لمكافحة الارهاب.
- عدم حل مشكلة الميلشيات المتعددة.
- الغموض فيما يتعلق بالاهداف الامريكية المعلنة اذ ان التطبيقات تسير على العكس تماما عن ما هو معلن .
- التدخل في توقيات الانتخابات.
- وبسبب ما تقدم ينبغي على الولايات المتحدة ان تصحح من استراتيجيتها اذا ما ارادت ان تنشئ علاقه تعاون تتجاوز اثار ما خلفته من دمار ونفترح لذلك ما ياتي<sup>(١٣)</sup>:
- مراجعة الاتفاقات التي تم الوصل اليها بين الولايات المتحدة الامريكية والحكومة الانتقالية والقرارات ذات الاثر الممتد التي اتخذتها سلطه التحالف المؤقتة.
- اجراء مناقشه علنية للوضع القانوني لترتيبات التواجد العسكري والتفاوض على معايير للانسحاب التدريجي وجدوله الزمني .
- تشكيل لجنة مستقلة ذات مصداقية للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والعنف ضد المدنيين منذ بدء الحرب وتعويض الضحايا عن الاضرار.
- عدم التدخل في اجراءات التحويل نحو الديمقراطية.
- الكشف عن المغيبيين والمختفين قسريا .
- اطلاق سراح المحتجزين في سجون قوات الاحتلال.

(١٣) قارن مع نفس المصدر ص ٢٤-٥١ وأنتوني كوردسمان-مصدر سبق ذكره ص ٣٤-٤٢

- الكشف عن مصير الاموال العراقية التي يستحقها العراق بفعل تصدير النفط.
- الكشف عن مصير الممتلكات العراقية في قصور النظام السابق وأعادتها الى العراقيين
- التوقف عن املاء المواقف على الحكومة العراقية واحترام ارادة وسيادة العراق.
- اعادة تنظيم جهود المعونة والتعويضات وبأسرع وقت ممكن.
- تعويض الالاف من المحتجزين الذين اطلق سراحهم والأعتذار لهم عن الأذى الذي لحق بهم
- دعم منظمات المجتمع المدني وحث المنظمات الأمريكية غير الحكومية على التعامل معها باحترام ورفع مستوى قياداتها علميا وعمليا وتبادل الخبرة استنادا الى الموائيق والأعراف الدولية ذات العلاقة بفعاليات ونشاطات حقوق الإنسان بشكل خاص.